الأهرام

المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٣ ديسمبر ١٩٩١

لماذا تذكروا قرار « الصهيونية » بعد ١٦ عاما ؟

نجحت امريكا فى اصدار قرار ينسخ قرارا سابقا للاسرة الدولية يدين الصهيونية ويعتبرها حركة عنصرية . وقد تمكنت الولايات المتحدة من ذلك مستغلة التحولات الدولية التى جرت فى السنوات الاخيرة ومستثمرة فى الوقت نفسه التطورات التى ادت الى بدء مسيرة التسوية لازمة الشرق الاوسط ، وهى مسيرة مؤتمر مدريد للسلام بمراحله المختلفة . وفى تحركها للتوصل الى هذه النتيجة فان الولايات المتحدة الامريكية لم تلق بالا لضرورة ازالة الاسباب التى حدت بالجمعية العامة للامم المتحدة الى اصدار قرارها يوم ١٠ نوفمبر عام ١٩٧٥ بادانة الصهيونية . واهم هذه الاسباب مائلة امام اعيننا ومجسدة فى ممارسات اسرائيل التى تلتزم بالفكر الصهيونى ، اى بلكثر تيارات الفلسفة الانسانية تخلفا .

بقلم :

أحمد نافع

ومن المؤكد ان هناك دوافع مختلطة وراء تبنى امريكا لقضية ازالة وصمة التمييز العنصرى عن الصهيونية ، التى تنتسب اليها اسرائيل كما تنتسب اليها معظم جماعات الضغط داخل الولايات المتحدة . وقد يكون من اهداف الادارة الامريكية تقديم « حافز » لاسرائيل على ابداء مرونة فى مفاوضات التسوية الجارية حاليا ، استجابة للروح السائدة فى المجتمع الدولى - منذ بدء المرحلة الجديدة للوفاق - بالالتزام بحل النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية . ولكن هناك اهدافا اخرى غير معلنة تكمن وراء السعى الحثيث للوصول الى القرار الذى وقفت وراءه امريكا مستخدمة كل وسائل نفوذها لاصداره . ومن المرجح ان من هذه الاهداف تجسيد سياسة « القطب الاوحد » فى ظل المعطيات القائمة من جهة ، وتاكيد الرغبة فى توجيه سياسة الاسرة الدولية من جهة اخرى .

ويؤكد هذه الافتراضات ان امريكا كانت معارضة بقوة لصدور قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية ولكنها لم تستطع منع صدوره او السعى لازالته عندما كانت الاغلبية المؤثرة فى الامم المتحدة تضم الدول العربية والمجموعة الافرو اسيوية ومجموعة دول عدم الانحياز ومعها المنظومة الاشتراكية يتقدمها الاتحاد السوفيتى والصين . وكانت الولايات المتحدة - فى عهد الرئيس جيرالد فورد - قد اعلنت فور صدور القرار انه لامبرر له ، بينما سارع الكثيرون من اعضاء مجلس الكونجرس الى الدعوة لمراجعة اشتراك امريكا فى نشاط الجمعية العامة للامم المتحدة . فإن الادارة الامريكية التى كانت تعمل وقتها لعقد « مؤتمر جنيف » للسلام فى الشرق الاوسط (وهو الامر الذى تعذر فيما بعد) وصفت استخدام اللجوء الى سلاح الانتقام من المنظمة الدولية بانه امر مخيف .

ولم تقتصر المعارضة للقرار على امريكا بل انها امتدت الى حلفائها والواقعين تحت تاثيراتها فى تلك الاونة التى تميزت « بثنائية الاقطاب » . وكان من المعارضين كل دول المجموعة الاوروبية وكندا واستراليا والسويد ، كما امتنعت عن التصويت دول كثيرة منها اليابان واثيوبيا وعدد من الدول الافريقية الاخرى وبعض دول امريكا اللاتينية . وتغيب عن الاقتراع كل من رومانيا واسبانيا وجنوب افريقيا . وكان القرار الاول من نوعه فى ادانة السياسة التى اقيمت اسرائيل على اساسها قد صدر باغلبية ٧٢ صوتا ضد ٣٥ وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت .

وبتغير تلك الصورة رجحت كفة التاييد للتحرك الامريكى لعدة اسباب اهمها : التحولات التى جرت ، وادت الى التسليم بزعامة امريكا منفردة للعالم حتى من جانب كل اطراف المنظومة الاشتراكية وعلى راسها الجمهوريات السوفيتية - التوازن الذى حدث على جناحى الاطلنطى وتمثل فى التعاون الاقتصادى الموسع بين امريكا وكندا والمكسيك فى مواجهة الوحدة الاقتصادية بين المجموعة الاوروبية - اعادة « افظع » . ماعرفه العالم المعاصر من عنصرية . فقانون العودة (وهو مرتبط بقانون الجنسية) يتيح لاى يهودى ان يحصل على « المواطنة » بمجرد ان تطا قدماه اسرائيل ، بينما يحرم الفلسطينى من العودة الى دياره تطبيقا لحق العودة وفقا لقرار الامم المتحدة الشهير (رقم ١٩٤) . وبالنسبة لقانون اراضى الغائبين ، فان من حق الاسرائيليين الاستيلاء عليها بعد ان اغتصبتها الدولة اليهودية واطلقت عليها اسم « ارض الدولة » . ويقضى النظام الذى وضعته اسرائيل بعدم تأجير ارض الدولة لمن هو ليس يهوديا حتى ولو لاغراض السكن المؤقت . وقد نص على ذلك قانون الصندوق القومى اليهودى - الذى يعود انشاؤه الى تبلور الحركة الصهيونية فى بداية هذا القرن - بقوله : ان الأرض التى تشترى بواسطته تصبح مملوكة « للشعب اليهودى » ، ولايجوز بيعها مرة اخرى لغير يهودى ولايجوز ان يعمل على هذه الأرض غير اليهود .

ولم تكن هذه القوانين وحدها هى المعبرة عن التيارات الفلسفية للفكر الصهيونى ، وانما هناك تلك النظرة الى « الاغيار » - اى غير اليهود - بانهم اعداء لايمكن ان تقوم بينهم وبين اليهود علاقات طبيعية ، بمعنى ان الطرفين تربطهما علاقات تصادم لايمكن تغييرها . ويتبين من ذلك ان هذا الفكر الذى لاتنكره اسرائيل ، ولم تعلن تخليها عنه - يمثل حتى الآن رفضا من حكام تل ابيب لامكان الاندماج فى المنطقة العربية ، المؤثرة فى مقدرات الشرق الاوسط كله .

ومما يؤكد صواب الراى القائل بان امريكا قد تسرعت فى وضع الأسرة الدولية - وسط متغيرات ساعدت على فرض الارادة الامريكية - ان مسيرة التسوية لاتزال فى اول طريقها الطويل ولم تحرز تقدما ملموسا بعد - وان كانت بدايتها تعد انجازا غير منكور - الأمر الذى كان يتطلب ارجاء التحرك الامريكى الى ان تظهر اسرائيل مرونة كافية يمكن مكافاتها عليها . ومن امثلة ذلك ان تعلن اسرائيل وقف بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة . ووقف سياسة الابعاد والاعتقال الادارى ونسف المنازل واخلائها وبقية الممارسات التعسفية التى تلجأ اليها سلطات الاحتلال الاسرائيلى فى مواجهة الانتفاضة الفلسطينية وحركة المقاومة فى كل المناطق المحتلة .

ومن هنا فانه يتعين على الادارة الامريكية ان تعمل على تخليص اسرائيل نفسها من المشكلات السياسية والاجتماعية التى حلبتها عليها سياسة الالتزام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية